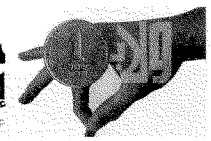


# حملة م.س.ع. حركةٌ أخلاقيةٌ لاعنفيةٌ لتفتيت الأپارتهايد الإسرائيلي

دايڤيد ويلدمان

في ٢٦ ـ ٢٠٠٧/١٠/٢٧ تجمّع ٩٠٠ شخص في كنيسة أولدساوث في بوسطن لحضور مؤتمر «السبيل» بعنوان: «نموذج الأپارتهايد في فلسطين ـ إسرائيل: قضايا العدالة والمساواة.» كان هذا هو المؤتمرَ الإقليمي الحادي والعشرين الذي يَعْقده «أصدقاءُ السبيل» في الولايات المتحدة. وكان الأسقف دِزْموند تُوتُو في المؤتمر الأول المنعقد عامَ ٢٠٠٢ قد وَصَفَ الأوضاعَ التي تواجه الفلسطينيين بأنها أسوأُ من الأپارتهايد في جنوب أفريقيا.

لعبت الكنائسُ في الولايات المتحدة دورًا حاسمًا في الحركة المعادية للأپارتهايد في جنوب أفريقيا، وهي تتنكّب اليومَ تدريجيّاً دورًا مماثلاً في مواجهة الأپارتهايد الإسرائيلي. ومع ذلك، فإنّ الكنائس الأميركية هي من أكثر المؤسّسات في الولايات المتحدة ممارَسَةً للعَزْلِ العنصري. والصهاينة المسيحيون هم مِنْ أعتى مؤيّدي المستوطنات الإسرائيلية وممولّيها، وإنْ كانت ثمة كنائسُ أخرى تتحدّى الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان. إذنْ، في مواجهة الأپارتهايد الإسرائيلي، علينا أيضًا أن نواجهَ العنصريةَ المتواصلةَ في السياسة الأميركية، كما في داخل الكنائس ذاتِها.

## معاييرُ مزدوجة

في حزيران (يونيو) ١٩٨٢ تدفّقَ مليونُ شخص من حركة السلام الأميركية إلى شوارع مدينة نيويورك احتجاجًا على الأسلحة النووية. كان ذلك تعبيرًا جبّارًا، وفي العمق، عن الالتزام الشعبي بالسلام، في الوقت الذي كانت فيه حكوماتُ العالم تجتمع في مبنى الأمم المتحدة لمناقشةِ نزعِ التسلّح.

قبل أسبوع فقط من تلك المسيرة التاريخية، اجتاحت إسرائيلُ لبنانَ لطرد منظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف) منه. ومع ذلك فقد أصرّ بعضُ منظّمي حركة السلام الأميركية على حصر المسيرة بالأسلحة النووية (لا بأسلحة **إسرائيل** النووية!) وأصرّوا على إغفال ذكر أيّ شيء عن غزو إسرائيل للبنان. وبالفعل، لم يُذكر شيءٌ في ذلك اليوم عن أهوال الحرب على لبنان، حيث كان عشراتُ الألوف يتعرّضون للقتل والجرح والتهجير من قِبل القوات الإسرائيلية ـ وكلُّهم تقريبًا مدنيون فلسطينيون ولبنانيون. والحقّ أنّني فوجئتُ بالعنصرية داخل حركة السلام الأميركية التي تَفْصِلُ بين القضايا وتُخْرِسُ أيّ نقدٍ للعنف الإسرائيلي ضدّ المدنيين.

في النهاية تدخّلَ المجتمعُ الدولي لفرض وقفِ إطلاق النار آنذاك، وهو ما سَمَحَ لمقاتلي م.ت.ف. بالخروج الآمن من بيروت. وفي أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢ سَمَحَ الجنودُ الإسرائيليون بقيادة الجنرال آرييل شارون لميليشيا مسيحيةٍ لبنانيةٍ بالدخول إلى مخيّمَي اللاجئين الفلسطينيين في صبرا وشاتيلا لذبح ألفٍ من النساء والأطفال والعجّز من الفلسطينيين واللبنانيين العزّل (كلُّهم مسلمون تقريبًا) على امتداد ثلاثةِ أيام. كان ذلك شكلاً وحشيّاً من «التعاون بين الأديان» (!)، ينبغي أن ندينَه دومًا. ومؤخّرًا أَشْهدُ تآكلاً ثابتًا لما حَدَثَ عامَ ١٩٨٢ من إخراسٍ وفصلٍ بين القضايا: فالمزيدُ من الكنائس تتبنّى اليومَ الدعوةَ إلى المقاطعة وسحبِ الاستثمارات وفرض العقوبات (م. س. ع) على الاحتلال الإسرائيلي، والكولونياليةِ الإسرائيلية، والأپارتهايد الإسرائيلي.

## إطارُ عملٍ إنجيليٌّ

تقدّم الحكايةُ الإنجيلية عن الأرملة والقاضي الظالم دليلاً جبّارًا أمام الكنائس الساعية إلى إنهاء الأپارتهايد الإسرائيلي وإحلال العدالة للجميع. إنّها حكايةٌ عن «عدم فقدان الشجاعة.»

«كان هناك قاضٍ لا يخاف اللّهَ ولا يحترمُ الناسَ. وكانت أرملةٌ تأتيه دومًا وتقول: 'امنحني العدالة'. رَفَضَ [القاضي] ذلك زمنًا، لكنّه لاحقًا قال لنفسه: 'مع أنّني لا أخاف اللّهَ ولا أحترمُ أحدًا، لكنْ لأنّ هذه الأرملة تواصِلُ إزعاجي، فسأمنحها العدالةَ لكي لا تُنْهكني'.» (لوقا ١٨: ١ ـ ٨).

إنّ عدمَ احترام القاضي للنّاس هو المُعادِلُ الإنجيليُّ لعدم احترام القانون الدولي [اليومَ]. إنّ العهدَ القديم بأكمله مكتوبٌ في سياق الحكم الكولونيالي الروماني، والاحتلالِ العسكري،

# حملة م.س.ع. حركةٌ أخلاقيةٌ لاعنفيةٌ لتفتيت الأبارتهايد الإسرائيلي

والمقاومةِ المسلّحةِ النشطة. ولكي نَفْهمَ معنى هذا النصّ اليوم، فإنّ علينا أن نقفَ مع الفلسطينيين والعراقيين الذين يواجهون الآليّات القمعيةَ نفسَها التي تمارسها الكولونياليةُ والاحتلالُ العسكري والأبارتهايد وأن نستمعَ إليهم. ففي مثل هذا السياق القمعي نسأل: كيف صارت تلك المرأة أرملةً؟ ونُجيب: لعلّ زوجَها قُتِلَ على حاجزِ تفتيش، أو في عمليةِ ثأر، أو استُهدِفَ بالاغتيال، أو قضى تعذيبًا في السجن، أو لعلّه أُصيبَ بذبحةٍ قلبيةٍ نتيجةً للجهد الناجم عن سعيه لتأمين قوت عائلته. أيّاً يكن السبب، فإنّ كثيرًا من الناس في فلسطين القرنِ الأولِ، شأنُهم في فلسطينَ اليوم، خَسِروا أحبّةً لهم، وفي مقدورهم أن يتعاطفوا مع مطلبِ تلك الأرملة بالعدالة.

إنّ الحكايةَ الإنجيليةَ تُعْلي من شأن الأرملة، التي عانت العنفَ والقمع، نموذجًا للتحرير والتمكينِ الاجتماعي. والحكاية تستعيض عن المقاربات الخيرية أو «لوْم الضحايا» بتحدٍّ [يطالب] بالتضامن مع المقموعين، وبتزعّمَ المطالبةَ بالعدالة. والحقّ أنّ نداءَ المجتمع المدني الفلسطيني إلى المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل يتضمّن مثلَ تلك المطالبة. كما أنّ الكَنائس وهيئاتٍ أخرى تتبنّى، رويْدًا رويْدًا، تلك الصرخةَ من أجل العدالة في فلسطين. لاحظوا أنّ القاضي لا يغيِّر رأيَه، بل **تصرُّفاته**. لَكَمْ تصرَّفنا، نحن في الكنائس، وكأنّ الزعماءَ السياسيين هم وحدهم مَنْ تُعْرَضُ أمامَهم الحقائقُ على الأرض؛ ولو أنّ الجمهورَ الأميركي التقى فلسطينيين وإسرائيليين يمارسون المقاومةَ اللاعنفية، لكان طالَبَ بتغييراتٍ في السياسة الأميركية.

إنّ الأرملة لا تسعى إلى تحويل الجبّار عن عقيدته، غير أنّها تَنْخرط في استراتيجيةٍ تستند إلى العدالة وتَهْدف إلى تفتيت الظلم. ففي خضمّ القمع المنهجي والعنف المتواصل، يأتي عملُها الدؤوبُ والمثابرُ ليُنهكَ القاضي... هكذا ببساطة. لقد أحدثَ سوجورْنر تُروث[1] وحركةُ القضاء على العبودية تفتيتًا في مؤسّسة العبودية. كما أحدثتْ روزا باركس والمبجّل مارتن لوثر كنغ الابن، ضِمْن حركة الحقوق المدنية الأميركية، تآكُلاً بطيئًا في مؤسّسات العزل العنصري. وعمّالُ المزارع المهاجرون اليومَ يُحْدثون تفتيتًا للظلم من خلال حملات المقاطعة والتعبئة القاعدية من أجل الحصول على أجورٍ عادلة. والحركةُ العالميةُ المعادية للأبارتهايد ساعدتْ في تفتيت أنظمة الأبارتهايد على امتداد أفريقيا الجنوبية. وحركة م.س.ع. المتعاظمة اليوم تشكّل جهدًا بطيئًا ودؤوبًا في تفتيت الظلم المُقيم الذي تمارسه الأبارتهايديةُ الإسرائيليةُ.

وأخيرًا فإنّ حكاية الأرملة عن عدم فقدان الشجاعة تَحْدث ضمن مواجهةٍ علنيةٍ للسلطات الظالمة تَفْضح ممارساتِ تلك السلطاتِ القمعية. وهذه الأعمالُ العلنية تؤدّي، بشكلٍ ثابت، إلى اعتداءاتٍ ضاريةٍ من طرف الأقوياء. وأحدُ القضاة الظالمين الذين ينبغي أن نواجهَهم هو الإدارةُ الأميركية. فمنذ العام ١٩٧٠ استَخْدمت الولاياتُ المتحدة الفيتو (حقّ النقض) ضدّ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أكثرَ ممّا استخدمتْه الدولُ الأربعُ الأعضاءُ الدائمةُ مجتمعةً. وكانت نصفُ فيتوات الولايات المتحدة تَهْدف إلى منع انتقاد الاعتداءات الإسرائيلية على المدنيين الفلسطينيين، وثُلُثُها مَنَعتِ انتقادَ أنظمة الأبارتهايد في أفريقيا الجنوبية. إذنْ، أكثرُ من ٨٣٪ من فيتوات الولايات المتحدة في الأمم المتحدة حَمَتْ حكوماتٍ أبارتهاديةً من النقد الدولي ومن العقوبات!

ولمّا كانت الولاياتُ المتحدة قد مَنَعتْ عمليّاً فرضَ العقوبات على جنوب أفريقيا، فقد اتّجهتْ حركةُ معاداة الأبارتهايد إلى المقاطعة وسحبِ الاستثمارات بوصفهما تدبيريْن اقتصاديّيْن وأخلاقيّيْن وغيرَ عنفيّيْن من أجل إنهاء دعم الشركات العالمية الظالم لجنوب أفريقيا الأبارتهايدية. وبالمثل، فإنّ الكنائس والناشطين اليوم يتّجهون إلى المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل بوصف ذلك ضغطًا أخلاقيّاً لاعنفيّاً لإنهاء انتهاكها للقانون الدولي.

١ ـ مُصْلح ومبشّر أميركي (١٧٩٧ ـ ١٨٨٣). (المترجم)

دايفيد ويلدمان

**لعبت الكنائس الأميركيّة دوراً حاسماً في الحركة المعادية للأپارتهايد في جنوب أفريقيا، وهي تتنكّب اليوم تدريجياً دوراً مماثلاً في مواجهة الأپارتهايد الإسرائيلي.**

## وضعُ فلسطين/إسرائيل في إطارٍ جديد

في الأعوام القليلة الماضية تمّت إعادةُ تأطير سُبُل مقاربة الكنائس لمسألة فلسطين ـ إسرائيل. والمعلوم أنّ الحكومةَ والإعلامَ الأميركيّيْن دَأَبا على تصوير الوضع هناك وكأنّه صراعٌ بين طرفيْن: الأولُ خيرٌ والثاني شرٌّ؛ الأوّلُ ديموقراطيٌّ والثاني إرهابيٌّ. وفي إطار العمل هذا يُصبح إنهاءُ العنف الفلسطيني أولويةً، ويُصبح أمنُ إسرائيل هو المقياسَ الأساسَ للسلام. غير أنّ الانتقالَ في تحليل مسألة فلسطين/إسرائيل من كونها صراعًا بين طرفيْن، إلى كونها حالةً من القمع المنهجي تستدعي العدالةَ، يؤشّر على خطوةٍ حاسمةٍ في حشدِ تضامنٍ دوليّ أوسعَ في صفوف الكنائس على طريق خدمة العدالة.

إنّ الثنائيةَ الجامدةَ الماثلةَ في «الحرب الأميركية على الإرهاب» (وشعارُها: «إمّا أن تكونَ معنا، وإمّا أن تكونَ مع الإرهابيين») تَنْبع جزئيّاً، شأنَ الاحتضان [الغربي] اللامشروطِ للحكومة الإسرائيلية بصرف النظر عمّا تَفْعله، من عقليةٍ عنصريةٍ كولونياليةٍ تَقْسم العالمَ إلى مستوطنين متحضّرين و«أبناءِ بلدٍ» أصليين خَطِرين. والحال أنّ الكولونيالية تميّز بشكلٍ ثابتٍ بين الأخيار والأشرار على أساس الهويّة (العِرق، الإثنية، الأصل القومي) بدلاً من أن تَقْسمَهم على أساس التصرّف العادل أو التصرّف الظالم. ويمثّل الأپارتهايدُ الأداةَ المؤسّساتيةَ الأوضحَ لاستخدام التمييز الهويّاتي من أجل المزيد من الانتزاع الكولونيالي للأراضي.

## الأفعال الأخلاقية اللاعنفية لإنهاء الأپارتهايد الإسرائيلي

التعريفات السبعة أدناه تساعد على مَوْضعة دلالة الحركة المعادية للأپارتهايد، وعلى تشكيل «ميثاقٍ لكبح جريمة الأپارتهايد ومعاقبتها،» وذلك على طريق إعادةِ تأطير العمل بنقله من أن يكون مقاربةً مستندةً إلى العِرْق إلى أن يصبحَ مقاربةً مستندةً إلى العدل.

١ ـ «الإرهاب» هو اللقبُ الذي يُطْلقه الأقوياءُ على عنفِ الضعفاء. وفي حين تتضمّن كلُّ تعريفات الإرهاب استهدافَ المدنيين لأغراضٍ سياسية، فإنّ كثيرًا منها يُقصي ما تقومُ به الدّولُ [من إرهاب].

٢ ـ «جرائمُ الحرب» هي اتّهاماتٌ بانتهاك حقوقِ الإنسان، ولكنّها تُفْرض في العادة من قِبل المنتصرين على المهزومين.

٣ ـ «الحربُ العادلة» هي اللقبُ الذي يسمّي به الأقوياءُ عُنفَهم.

٤ ـ «الحملةُ [الصليبية]» هي اللقبُ الذي يُستخدم لشَيْطنة «الآخر،» ولإعفاءِ الذات التي تمارس العنفَ العنصريَّ من النقد.

٥ ـ «الأپارتهايد» هو اللقبُ الذي أطلقه القانونُ الدولي على العنف والتمييز اللذيْن تمارسهما الحكوماتُ التي تقسّم الناسَ على أساس الهوية، بحيث تستطيع مجموعةٌ ما أن تهيمنَ على الأخرى.

٦ ـ المقاطعة وسحبُ الاستثمارات وفرضُ العقوبات (م.س.ع.) هي إجراءاتٌ اقتصاديةٌ لاعنفيةٌ، أخلاقيةٌ، لإنهاء التصرُّف الظالم. حركةُ م.س.ع. توسِّع المجاميعَ المنخرطةَ في أعمال العدالة: فالمستهلِكون يُقاطِعون، والمستثمِرون يَسْحبون استثماراتِهم، وأما الحكومات فهي وحدَها مَنْ يَفْرض العقوبات.

٧ ـ «العملُ المباشر» (Direct Action) هو جهدٌ لاعنفيٌّ لتعطيل عنف القامعين وحَرْفِه عن هدفِه. «فِرَقُ صنّاع السلام المسيحيين» (CPT) و«حركةُ التضامن الدولية» (ISM)، ولجان بِلْعين المحلّية في فلسطين، وغيرُها، تمارس جميعُها العملَ المباشرَ اللاعنفي في مقاومة الكولونيالية والعنف الإسرائيليّيْن.

إنّ جريمةَ الأپارتهايد، كما عَرَّفها «الميثاقُ الدولي» (الذي دَخَل حيِّزَ التنفيذ عامَ ١٩٧٦)، يَحْمل أوجهَ شبهٍ لافتةً مع الممارسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين: «التوقيفُ الاعتباطي، السجنُ اللاشرعي، أن تُفرَضَ عمْدًا على مجموعةٍ عِرْقيّةٍ ظروفٌ معيشيةٌ مصمّمةٌ لتدميرها الماديّ كليّاً أو جزئيّاً؛ أيُّ إجراءٍ مصمَّم لمنع حقِّ مغادرة [تلك المجموعة] بلادَها أو العودةِ إليها، وأيُّ إجراءٍ مصمّمٍ لتقسيم السكّان على أساس خطوطٍ عرقيةٍ عبر إنشاء محميّاتٍ ومعازلَ، ومنعُ الزواج المختلط، ومصادرةُ الأملاك الأرضية.»

# حملة م.س.ع. حركةٌ أخلاقيةٌ لاعنفيةٌ لتفتيت الأپارتهايد الإسرائيلي

في سياق الصراع الكوني ضدّ الأپارتهايد، أنشأ مجلسُ الكنائس العالمي (WCC) «برنامجَ مكافحة العنصرية» عامَ ١٩٦٨. وقد قدّم البرنامجُ دعمًا لاعنفيّاً لحركات التحرير التي تقاوم أنظمةَ الأپارتهايد على امتداد أفريقيا الجنوبية. فاتّهم النقّادُ اليمينيون مجلسَ الكنائس العالمي بمساعدة الإرهابيين. ولكنْ، بالرغم من هذا الهجوم، فإنّ شجاعةَ المجلس الأخلاقية، بالانتصار للعدالة في وجه القمع المنهجي، قد أسهمتْ إسهامًا عظيمًا في تفتيت الدعمِ المقدَّم لأنظمة الأپارتهايد.

لاحظوا أنّ مجلسَ الكنائس العالمي لم يُنشئْ برنامجًا للسلام في خضمّ وجود الكولونيالية. فلقد أدركت الكنائسُ أنّ برنامجًا يهدف إلى تفتيت الظلم المنهجي هو وحدَه القادرُ على المساعدة في بناء سلامٍ عادلٍ ومديدٍ للجميع. واليومَ، ثمة حركةٌ شبيهةٌ من أجل العدالة تَنبثق وسطَ الكنائس. ففي حزيران (يونيو) ٢٠٠٧، اجتمع ١٣٠ ممثّلاً للكنائس، في الأراضي المقدّسة وحول العالم، في عمّان (الأردن) ليُصْدروا «نداء عمّان: الكنائسُ معًا من أجل السلام والعدالة في الشرق الأوسط.»

## نداءُ عمّان من أجل «التضامن المكلِّف»

يعبِّر نداءُ عمّان عن الدعوة الملحّة النابعة من مسيحيّي فلسطين: «لا كلمات بعد اليوم بلا أفعال. آنَ أوانُ العمل.» يَهْدف نداءُ عمّان إلى حشد أفعالٍ كنسيّةٍ أوسع تجسِّد «التضامُنَ المكلِّف.» فهو يَنْقل تحدِّيات مسيحيّي فلسطين إلى الكنائس في العالم أجمع من أجل:

«العمل معنا على تحرير كلّ شعوب هذه الأرض، وعلى 'الجَهْرِ بالحقيقة في وجه القوة' ـ بشجاعة ـ وأن تسمّوا ـ بشجاعةٍ ـ المظالمَ التي نراها ونَخْتبرها؛ وأن تتحمّلوا الشتائمَ والإهاناتِ التي ستوجَّه إليكم، وأن تتضامنوا مع إخوانكم وأخواتكم الفلسطينيين من كلّ المشارب الإيمانية، وأن تُصرّوا معنا على أنّ لجميع المحرومين واللاجئين الحقَّ في العودة.»

[...]

في أواخر العام ٢٠٠١ اشتركتْ عدةُ كنائس وناشطين في إطلاق «الحملة الأميركية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي» (أنظر www.endtheoccupation.org) على أساس التحرّر من الاحتلال وحصولِ الجميع على حقوقٍ متساويةٍ بموجب القانون الدولي. واليوم تضمّ الحملةُ المذكورةُ ٢٥٠ منظمةً تمثّل أوسعَ جهدٍ بين المشارب الإيمانية لتغيير السياسات الأميركية الداعمة للممارسات الإسرائيلية الأپارتهادية. ومنذ سنة ٢٠٠٢ تحدّتْ عدةُ مجموعاتٍ شركةَ كاترپيلر وطالبتْها بأن توقفَ بيعَ الجرّافات التي تُستخدم لتسوية البيوت الفلسطينية بالأرض ولبناء جدار الفصل العنصري ولتشييد طرقٍ عنصريةٍ [للمستوطنين] على الأرض الفلسطينية.

سنةَ ٢٠٠٤ كانت كاترپيلر واحدةً من خمس شركات تجني الأرباحَ من الاحتلال ومن انتهاك حقوق الإنسان في فلسطين/إسرائيل. وهو ما حدّدتْه الكنيسةُ المشيخيّةُ هدفًا للتحدّي، استنادًا إلى قرارها الذي يدعو إلى عمليةٍ من «سحب الاستثمارات المُمَرْحل والانتقائي.» أما الشركات الأخرى فكانت ITT Industries، وموتورولاّ، ويونايْتد تكنولوجيز، وسيتي غروپ. ولقد مضت أربعُ سنوات، وعدةُ مجموعات دينية من حَمَلَةِ الأسهم تُطالب كاترپيلر بفحص إساءة استخدام الحكومة الإسرائيلية لمعدّاتها. وفي حين تنفي كاترپيلر أن يكون لأيٍّ من تلك الجهود أثر، فإنّها غَيَّرتْ موعدَ انعقادها السنوي ونَقَلَتْ موقعَه إلى مكانٍ أبعدَ كثيرًا. كما أنّ إدارة كاترپيلر غيّرتْ من إجراءاتها لتحدَّ بشكلٍ كبيرٍ من نقاش حَمَلَةِ الأسهم لها ـ وهو نقاشٌ كان معظمُه سيكون مكرَّسًا لانتهاكاتِ إسرائيل لحقوق الإنسان.

كسيْلٍ دائم الحَتِّ والتفتيت، تَنْتشر قراراتُ الاستثمار الأخلاقي، وقراراتُ سحبِ الاستثمارات الأخلاقيِّ المسؤولِ، بين الكنائس في الولايات المتحدة. ونتيجةً للهجمات الضاريةِ من قِبل منظماتٍ يهودية (كاللجنة الأميركية اليهودية، والرابطة المعادية للتشهير ADL) ومِنْ قِبل الصهاينة المسيحيين، قامت بعضُ الكنائس المسيحية بإسقاط تعبير «سحب الاستثمارات» (Divestment) من قراراتها. ومع ذلك، فإنّ الدفعَ باتجاه

ميثوديو نيوانجلند وضعوا ٢٠ شركة رفضتْ أن تغيّر ممارستها حيال إسرائيل على قائمة «سحب الاستثمارات» (الصورة: قاطعوا الأپارتهايد).

تعيين الشركات المستفيدة من الاحتلال الإسرائيلي، وباتجاه الضغط عليها، يتواصل نموّاً.

منتقدو سحب الاستثمارات من إسرائيل، الذين يساوون بين أيّ نقدٍ للممارسات الإسرائيلية وبين معاداة السامية، يواصلون اتّباعَ استراتيجية «من الأعلى إلى الأدنى»: فهم يَستهدفون الكونغرسَ، والكنائسَ، وقادةَ النقابات والجامعات من أجل الضغط عليهم لاعتماد التأييد الأعمى لإسرائيل ولإنكار أيّ عملٍ لاعنفيّ يستند إلى حقوق الإنسان مثلِ سحب الاستثمارات.

وعلى الجهة الأخرى يتبنّى أنصارُ المقاطعة وسحبِ الاستثمارات وفرضِ العقوبات (م.س.ع) مقاربةً قاعديةً «من الأدنى إلى الأعلى،» وتَشمل عدةَ كنائس محلّية أعضاء في وفود العدالة والسلام المرسلة إلى فلسطين/إسرائيل. هذه الجهودُ القاعدية ذاتُ أثرٍ بطيء ولكنّه مطّردٌ مُفَتِّتٌ. فطوال سنوات، أَصدر المشيخيون والمنهجيون (الميثوديون) والأسقفيون البروتستانت واللوثريون وآخرون قراراتٍ خاصةً بحقوق الإنسان تطالب بتطبيق القانون الدولي من قِبل الجميع في فلسطين/إسرائيل. ولكنّ ذلك لم يترافقْ إلاّ مع القليل من الأفعال المرتبطة بتلك المبادئ، إنْ لم يكن مع أيٍّ منها.

إنّ النداءَ المتعاظمَ في أوساط الكنائس من أجل الاستثمار الأخلاقي، وسحبِ الاستثمار (الأخلاقي هو أيضًا)، يسعى إلى حثّ الكنائس على الانتقال من الكلام إلى الفعل. ففي الكنيسة المنهجية (الميثوديّة) الموحّدة، مثلاً، تبنّت عشرُ هيئات قراراتٍ تدعو إلى الاشتباك [السلمي] مع شركات تستفيد من الاحتلال الإسرائيلي. ومثلُ هذه القرارات تطالب بإجراء الأبحاث عن هذه الشركات، وكتابةِ الرسائل إليها، وعقدِ الاجتماعات مع إداراتها، وإصدارِ حَمَلة الأسهم للقرارات، وسَحْبِ الاستثمارات منها.

والحقّ أنّ المؤتمر الميثودي السنوي الموحّد لنيوإنغلند قد قام بالأبحاث والعمل الناشط أكثرَ من أية مجموعةٍ أخرى (راجعْ www.neumc.org للمَصادر عن سحب الاستثمارات). فبعد تبنّي قرار عام ٢٠٠٥، حَدّدتْ (ووثّقتْ) مجموعةٌ بحثيةٌ مئةَ شركةٍ تستفيد من الاحتلال الإسرائيلي أو تَدْعمه. وقد كتبتْ هذه المجموعةُ رسائلَ إلى الشركات تطالبها بوقف كلّ ما تقوم به من أفعالٍ تشكّل انتهاكًا للقانون الدولي. وحين ردّت الشركاتُ بالقول إنّها غيرُ مسؤولة، ردّت المجموعة المذكورة بالاستشهاد بمبادئ نورنبرغ، وبضرورة أن تلتزم الشركاتُ أخلاقيّاً بضمانِ ألا تضطلعَ بنشاطاتٍ تنتهك القانونَ الدولي.

في حزيران (يونيو) ٢٠٠٧ وضعَ ميثوديّو (منهجيّو) نيوإنجلند ٢٠ شركةً رَفَضتْ أن تغيِّر ممارستها حيال إسرائيل على قائمة سحب الاستثمارات (Divestment List). وهذه العملية نموذجٌ ينبغي على الكنائس الأخرى إن تحذوَ حذوَه. وهو مسعًى يتمّ تداولُه لا في أوساط الكنائس والجامعات في الولايات المتحدة فقط بل أيضًا في أوساط الناشطين الذين يقومون بعملٍ شبيهٍ في أوروبا. إنّ مثلَ هذه الجهود القاعدية الأخلاقية اللاعنفية تسعى إلى وقف تدفُّق الأموال المكتَسَبة بالاستفادة من الاحتلال الإسرائيلي.

الجدير ذكرُه أنّ الشركات تقوم، بدورها، بتقديم أموالٍ سخيّةٍ لأعضاء مجلسَي النوّاب والشيوخ، الذين يصوّتون مرةً بعد مرة لصالح إعطاء إسرائيل بلايينَ الدولارات من شحنات الأسلحة وأشكال الدعم الأخرى.

في مؤتمر مجلس الكنائس العالمي لعام ٢٠٠٦ التقى عددٌ من الكنائس الأميركية مواطنين مسيحيين فلسطينيين لسماع دعوتهم إلى اتّخاذ إجراءاتٍ اقتصاديةٍ لاعنفيةٍ أعظم لإنهاء دعم الشركات للاحتلال الإسرائيلي العسكري المتوحّش والكولونيالية الإسرائيلية المتواصلة. وأدّى ذلك إلى مجموعة عمل مَسْكونيّةٍ مؤلّفةٍ من مستثمرين مسؤولين اجتماعيّاً، ينتمون إلى عدة كنائس، ويشتبكون مع شركات عاملة في فلسطين/إسرائيل في إجراءاتٍ لاعنفيةٍ شبيهة. وقد أُرسلتْ مئاتُ الرسائل إلى هذه الشركات، وعَقَدَ عددٌ من حَمَلة الأسهم اجتماعاتٍ مع إداراتها. والآن يُصْدر حَمَلَةُ الأسهم قراراتٍ مماثلةً لتلك التي أُصدرتْ بخصوص كاترپيلر. صحيحٌ أنّ أيّاً من هذه الأفعال لن يُنهي الاحتلالَ الإسرائيلي والممارساتِ

# حملة م.س.ع. حركةٌ أخلاقيةٌ لاعنفيةٌ لتفتيت الأپارتهايد الإسرائيلي

الأپارتهايديةَ الإسرائيلية، لكنّها ـ معًا ـ ستوثّق عدمَ رغبة الشركات في إنهاء تصرُّفَها الظالم. وتلك الأفعالُ، جميعُها، جزءٌ من التفتيت البطيء الذي تقوم به حملةُ م.س.ع. ضدّ الظلم والأپارتهايد.

في حزيران (يونيو) ٢٠٠٧ اشترك ناشطون كنسيّون مع «الحملة الأميركية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي» ومئةِ مجموعةٍ أخرى في تعبئةٍ أميركيةٍ شاملةٍ من أجل إنهاء كلّ أشكال الدعم الأميركي طوال ٤٠ عامًا من الاحتلال الإسرائيلي والانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان. وخلافًا للصمت الذي طَبَعَ حركةَ السلام عامَ ١٩٨٢، فقد اشتركتْ في رعايته مجموعةُ «متّحدون من أجل السلام والعدالة» (UFPJ)، وهي اليومَ أكبرُ ائتلافٍ معادٍ للحرب في الولايات المتحدة، وذلك تحت شعار «العالمُ يقول: لا للاحتلال الإسرائيلي.» وقد تمّ توزيعُ أكثر من مئة ألف بطاقة بريدية تدعو إلى إنهاء كلّ أشكال الدعم الأميركي، ووُضعتْ إعلاناتٌ ضخمةٌ في محطّات المترو في واشنطن (حيث يراها الملايين).

على أنه ثمة الكثير مما يُنتظر أن تقومَ به الكنائسُ الأميركيةُ لتبنّي برنامج م.س.ع. تبنّيًا كاملاً. فكنائسُ كثيرةٌ ما زالت تَحْصر أفعالَها بمعاداة الاحتلال، ولكنها لم تواجهْ بعدُ مسألةَ حرمان اللاجئين الفلسطينيين من أراضيهم ومن حقّهم في العودة إليها طوالَ ٦٠ عامًا. لهذا السبب أعتقد أنّ إطارَ عملٍ معاديًا للأپارتهايد، تخوضه حملةُ م.س.ع.، يؤدّي دورًا حاسمًا في هذا الوقت. فهو، من خلال تحليله للأپارتهايد الإسرائيلي، يَرْبط الدعوةَ إلى إنهاء الكولونيالية والاحتلال بالحاجة إلى إنهاء التمييز ضدّ العمّال الفلسطينيين داخل الخطّ الأخضر [فلسطين ٤٨].

منذ أن تبنّت الحملةُ الأميركيةُ المذكورة إطارَ عملٍ معاديًا للأپارتهايد في أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٦، تمّ توزيعُ آلاف الملصقات التي تحمل شعار «أَنْهوا الأپارتهايدَ الإسرائيلي!». كما أنّ المزيدَ من النشاطات المحلّية، مثل «مؤتمر السبيل،» يُعطي الناسَ القوةَ على تحدّي الأپارتهايد الإسرائيلي. وقد تضمّن نداءُ عمّان الذي وجّهه مجلسُ الكنائس العالمي ورَشَ توصياتٍ لتحديد خمس شركاتٍ ينبغي أن تُستهدفَ بالإجراءات اللاعنفية الاقتصادية المنسَّقة من طرف الكنائس على مستوى العالم. وفي أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٧ تبنّت «الحملةُ الأميركيةُ لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي» حملةً تركّزتْ على شركة موتورولا، وهي حملة ستؤدّي إلى البدء بمقاطعة هذه الشركة إنْ لم توقفْ بيعَ أدواتها لدعم الاحتلال الإسرائيلي.

قد تبدو هذه الجهودُ صغيرةً، إلا أنّ الكنائس ـ شأنَ الأرملة التي واصلتْ مواجهةَ القاضي الظالم في الحكاية الإنجيلية ـ تواصل، ببطءٍ وإنْ بثباتٍ، المشاركةَ في الحركة اللاعنفية من أجل إنهاء الأپارتهايد الإسرائيلي وإقامةِ العدالةِ للجميع في فلسطين/إسرائيل. ولقد أنهينا مؤتمرَ السبيل بتظاهرةٍ شعبيةٍ ضدّ الأپارتهايد، وواجهْنا عددًا من المحتجّين الصهاينة. غير أنّ الأهم هو أنّ منظمة «متّحدون من أجل السلام والعدالة،» التي كانت قد نظّمتْ مسيراتٍ ضدّ الحرب على العراق في ٢٧ تشرين الأول (أكتوبر)، التقتْنا في شوارع بوسطن. وفي إحدى عشرة مدينةً على امتداد الولايات المتحدة، ملأتِ الشوارعَ لافتاتٌ تُعلن أنّ «الاحتلال خطأٌ في العراق، وخطأٌ في فلسطين»!

**دايڤيد ويلدمان David Wildman**

السكرتير التنفيذي لـ «حقوق الإنسان والعدالة العرقية» ضمن الهيئة العامة للكهنوتات العامّة للكنيسة الميثودية الموحّدة. حَصَل على ماجستير في اللاهوت، وعلى ماجيستر في الفلسفة (تمهيدًا لشهادة الدكتوراه) في الأخلاقيات الاجتماعية المسيحية من المعهد اللاهوتي الموحّد في مدينة نيويورك. وهو أحدُ الأعضاء المؤسّسين لـ «الحملة الأميركية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي» وكان في لجنتها القيادية منذ عام ٢٠٠١. بين العامَيْن ١٩٨٩ و٢٠٠١ سهّلَ إقامة سمينارات تربوية ودعوية في «مركز الكنيسة» في الأمم المتحدة ـ ولاسيّما في ما يخصّ النزاعاتِ في فلسطين/إسرائيل والعراق وجنوب أفريقيا ونزاعاتٍ شرق أوسطية أوسع. نشط في حملة سحب الاستثمارات في ثلاث جامعات مختلفة في فترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠.